

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/C.4/2019/3
E/ESCWA/C.3/2019/10
30 May 2019
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس



الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)



لجنة الموارد المائية

الدورة الثالثة عشرة

بيروت، 27-28 حزيران/يونيو 2019

البند 4 من جدول الأعمال المؤقت

دمج أهداف التنمية المستدامة في خطط التنمية الوطنية

موجز

وفر اعتماد أهداف التنمية المستدامة في عام 2015 فرصة استثنائية لإدماج ما تم الاتفاق عليه من أهداف والتزامات دولية متعلقة بالسياسات في الاستراتيجيات والخطط الوطنية والقطاعية. ومن أجل تحقيق رؤية "عدم إهمال أحد" وتعميم أهداف التنمية المستدامة في الخطط والاستراتيجيات والسياسات الوطنية، لا بدّ من إدماج الفئات المهمشة. وتدعو خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إلى اعتماد نهج تعدّد أصحاب المصلحة في تكيف هذه الخطة حسب السياقات الوطنية؛ وتشدّد على أوجه الترابط بين الركائز الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية؛ وتشجع على اتباع نهج متكامل في تحليل السياسات ووضعها وتنفيذها ورصدها، وعلى وضع شتى القضايا في سياقاتها المحلية. ومن شأن إنشاء وتطوير آليات مؤسسية مشتركة تُعنى بالمياه والطاقة والغذاء على الصعيدين الإقليمي والوطني واعتماد إطار تحليلي لهذا الترابط دعم الدول الأعضاء في تحقيق اتساق السياسات بين هذه القطاعات، واتباع نهج متكامل ومتعدد التخصصات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتتيح الإسكوا منبراً لمجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة للحوار بشأن سبل تحقيق الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية، عن طريق تحسين الأمن الغذائي وأمن الطاقة والمياه وتعزيز القدرة على مواجهة آثار تغيّر المناخ في المنطقة العربية.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الفصل</u>
2	2-1	أولاً- خطة التنمية المستدامة لعام 2030
		ثانياً- تكيف أهداف التنمية المستدامة حسب السياق الوطني: اعتماد خطة 2030
3	11-3	كإطار للتخطيط والتنفيذ والمتابعة والاستعراض
4	7-6	ألف- النهج
5	11-8	باء- الآليات
		ثالثاً- الدعم الإقليمي لإدماج أهداف التنمية المستدامة في الخطط
6	15-12	الإيمانية الوطنية
6	16	رابعاً- التوصيات

أولاً- خطة التنمية المستدامة لعام 2030

1- في قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر 2015، اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي بدأ نفاذها في كانون الثاني/يناير 2016. وتقع خطة عام 2030 في أربعة أجزاء، هي (أ) إعلانٌ يتضمن رؤيةً ومبادئ تهدف إلى "تحويل عالمنا"، وترتكز على حقوق الإنسان، وترمي إلى الحفاظ على الحريات الأساسية للجميع وتعزيزها؛ (ب) 17 هدفاً تُعرّف بأهداف التنمية المستدامة، و169 غايةً، تشكل معاً إطاراً توجيهياً لتنفيذ خطة عام 2030؛ (ج) سُبُلٌ لتنفيذ هذه الأهداف والغايات تأخذ في الاعتبار أهمية التمويل، وبناء القدرات، وإبرام الشراكات بين أصحاب مصلحة متعددين، وتطوير ونقل التكنولوجيا، وتهيئة بيئة مواتية؛ (د) سُبُلٌ للمتابعة والاستعراض، من أجل إحراز تقدّم باتجاه التنفيذ وضمان المساءلة.

2- وتكتسي أهداف التنمية المستدامة طابعاً شاملاً. وهي مترابطة، وتتطوي على توازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. وترمي هذه الأهداف إلى تعزيز النمو الاقتصادي المنصف والتنمية الاجتماعية الشاملة للجميع، مع الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية لصالح الجميع، بمن في ذلك الفئات الاجتماعية المهمشة والأجيال القادمة. وتراعي أهداف التنمية المستدامة الظروف والسياسات والأولويات الوطنية المختلفة، ما يتيح تكييفها مع السياقات الوطنية من خلال اعتماد نهج متكامل وجماعي. والغايات المتعلقة بالأهداف طموحة، وهي ترشد الحكومات بشأن وضع أهداف وطنية تأخذ السياقات الوطنية في الاعتبار، مع إعطائها الحرية لتحديد سُبُل إدماج هذه الغايات في السياسات والاستراتيجيات الوطنية⁽¹⁾.

ثانياً- تكييف أهداف التنمية المستدامة حسب السياق الوطني: اعتماد خطة 2030 كإطار للتخطيط والتنفيذ والمتابعة والاستعراض

3- إنّ أهداف التنمية المستدامة تتلاقى مع الاتفاقات الدولية الرئيسية (إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث، وخطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس)، ومع أهداف والتزامات متعلقة بالسياسات وراسخة في استراتيجيات وخطط وطنية وقطاعية متعددة. لذلك، فإدماج أهداف التنمية المستدامة في الخطط والاستراتيجيات والسياسات الوطنية القائمة، مع إيلاء اهتمام خاص إلى إدماج الفئات المهمشة، أمرٌ أساسي من أجل تنفيذها ومن أجل "عدم إهمال أحد".

4- وكما هو منصوص عليه بوضوح في خطة عام 2030، ما من نهج واحد فقط يناسب جميع البلدان، إذ يتعيّن على كلّ بلدٍ أن يراعي حقائقه وظروفه الوطنية. ومع ذلك، لا بدّ من إشراك جميع أصحاب المصلحة في عمليات الاستعراض والتكيف، واتباع نهج متكامل في تقييم السياسات وإعدادها وتنفيذها ورصدها، من أجل إدماج أهداف التنمية المستدامة في الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. ولتحقيق ذلك، يمكن للبلدان أن تتخذ عدداً من الخطوات بشكل عام، منها رفع مستوى الوعي بشأن خطة عام 2030؛ واستعراض الخطط الإنمائية الوطنية والخطط والاستراتيجيات القطاعية، ومواءمتها مع الخطة؛ وتمويل تنفيذ الأهداف؛ ومتابعة واستعراض تنفيذها.

5- وترتكز هذه الوثيقة على النهج والخطوات اللازمة لإدماج أهداف التنمية المستدامة في الخطط الإنمائية الوطنية وتطبيقها في السياق الإقليمي عند الاقتضاء.

ألف- النهج

6- تدعو خطة عام 2030 إلى اعتماد نهج تعدد أصحاب المصلحة في تكييف أهداف التنمية المستدامة حسب السياقات الوطنية وتنفيذها ومتابعتها واستعراضها، من خلال تعزيز الشراكات بين الكيانات الحكومية وجميع الجهات الفاعلة المعنية بالتنمية، بما فيها منظمات المجتمع المدني ومؤسسات البحوث والجامعات والقطاع الخاص. واعتماد نهج تعدد أصحاب المصلحة أساسي لتعزيز إمساك الجهات الوطنية بزمام العملية الإنمائية على جميع المستويات.

7- وتشدد خطة عام 2030 أيضاً على أوجه الترابط في ما بين الركائز الثلاث للتنمية، وبين أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، وتدعو إلى اتباع نهج متكامل في تحليل السياسات ووضعها وتنفيذها ورصدها، وإلى وضع كافة القضايا في سياقها المحلي. يتطلب اعتماد نهج الترابط بين المياه والطاقة والغذاء، على النحو المبين في الإطار 1، تحديد الصلات بين الأهداف والغايات المختلفة في إطار أهداف التنمية المستدامة التي ترشد السياسات والبرامج والمشاريع الوطنية، وذلك من أجل المضي قدماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المكيفة حسب السياق الوطني. ويؤدي إنشاء آليات مؤسسية مشتركة بين مختلف الوزارات المسؤولة عن المياه والزراعة والطاقة أيضاً إلى تعزيز الاتساق على مستوى السياسات في ما بين تلك القطاعات.

تعزيز الترابط بين المياه والطاقة والغذاء دعماً لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

يسفر النمو السكاني والتحضّر السريع والتغيّر في العادات الغذائية والنمو الاقتصادي عن زيادة الطلب على المياه والطاقة والغذاء. وتوجد صلات قوية بين القطاعات الثلاثة، وكل منها أساسي لتحقيق التنمية المستدامة. يشكل القطاع الزراعي أكبر مستهلك للموارد العالمية من المياه العذبة، بينما يستهلك إنتاج الغذاء وتوفير الإمدادات الغذائية أكثر من ربع الطاقة المستهلكة في جميع أنحاء العالم. ولتعزيز هذه الروابط، يتعيّن اعتماد نهج متكامل في إدارة هذه القطاعات، بُغية دعم أمن المياه والطاقة والأمن الغذائي على الصعيد العالمي^(أ).

ويمكن للإطار التحليلي القائم على الترابط، والذي تدعو الإسكوا إلى اعتماده، أن يشجع واضعي السياسات وسائر الجهات المعنية على النظر في آثار تحقيق الأمن في أحد القطاعات على استدامة الموارد في قطاعات أخرى. ويتحقق ذلك بإبراز التحديات التي تواجهها الأطر المؤسسية المشتركة بين القطاعات والمكاسب التي يمكن تحقيقها منها، وتسهيل الضوء على الحاجة إلى حوارات وسياسات عابرة للقطاعات تكون أكثر تكاملاً وفعالية. ويقدم هذا الإطار نهجاً قائماً على حقوق الإنسان لضمان إمكانية توفير المياه والطاقة والغذاء للجميع^(ب).

كذلك، تشدد خطة عام 2030 على أهمية اعتماد نهج متكامل في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة "المترابطة"، مثل الهدف 6 (المياه) والهدف 7 (الطاقة) والهدف 2 (الأمن الغذائي). وتشجّع على تعزيز الوعي بشأن أوجه التضافر والتبادل في ما بين تلك الأهداف، والتقليل إلى أدنى حد ممكن من احتمال أن يسفر اتخاذ إجراءات لتنفيذ أهداف خاصة بقطاعات محددة عن إضعاف الإجراءات المتخذة في القطاعات الأخرى. يساعد ذلك على الحد من عدم المساواة في الحصول على الموارد المذكورة، ويخفف من المخاطر التي قد تتهدد توفيرها^(ج).

(أ) [UN-Water, Water, Food and Energy](#)

(ب) [E/ESCWA/SDPD/2015/2](#)

(ج) [The Nexus Dialogue Programme](#)

باء- الآليات

8- لضمان تولي زمام العملية الإنمائية من جانب الجهات المعنية على الصعيدين الوطني والمحلي، ولتنفيذ خطة عام 2030 بنجاح، ينبغي بناء قدرات أصحاب المصلحة، وتوعيتهم بشأن هذه الخطة وبشأن أهمية موامة السياسات والخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية مع أهداف وغايات التنمية المستدامة.

9- وتتطلب عملية الموامة عقدَ مشاوراتٍ بين أصحاب المصلحة المتعددين، لاستعراض الاستراتيجيات والخطط الإنمائية القطاعية الوطنية في ضوء خطة عام 2030 وغايات التنمية المستدامة. ويستدعي ذلك أيضاً تحديد الثغرات، وتقديم توصيات بشأن التعديلات اللازمة لسد هذه الثغرات. إن تحديد أوجه الترابط بين مختلف أهداف التنمية المستدامة المتعددة بالغ الأهمية، إذ يساعد في تحديد أوجه التضافر والتبادل التي يُستترشد بها في تحديد الأولويات وتحسين الاستراتيجيات والخطط. يتطلب التكيّف كذلك وضع أهداف طموحة وقابلة للتحقيق وملائمة للسياق الوطني؛ وإدراج التوصيات في الاستراتيجيات والخطط، مع الالتزام بتوفير الموارد والقدرات اللازمة⁽²⁾.

10- شددت خطة عمل أديس أبابا، التي اعتمدت في تموز/يوليو 2015، على تعبئة الموارد المحلية والمساعدة الإنمائية الرسمية، وعلى معالجة قضايا التعاون الدولي في مجالات التكنولوجيا والعلم والابتكار والتجارة وبناء القدرات. وتبحث الخطة في مصادر التمويل الممكنة لدعم تنفيذ خطة عام 2030، وتشير إلى سلسلة من التدابير الجريئة الرامية إلى تعديل الممارسات العالمية المتعلقة بالتمويل وإيجاد الاستثمارات بهدف التصدي لمجموعة متنوعة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية⁽³⁾. وتمويل تنفيذ خطط إنمائية وطنية متوائمة، من أجل تنفيذ خطة عام 2030 على الصعيد الوطني، يتطلب دراسة مصادر التمويل المذكورة في خطة عمل أديس أبابا ومختلف أدوات التمويل المتاحة، التقليدية منها وغير التقليدية؛ واستخدام أدوات مثل وضع الميزانيات المرتكزة على النتائج، وتعميم مراعاة القضايا البيئية وقضايا المساواة بين الجنسين، وإصلاح نُظم الإعانات المالية، وفرض الضرائب على مرتكبي "الأضرار العامة"، وتمويل التصدي لمخاطر الكوارث من أجل تعزيز القدرة على مواجهتها.

11- المتابعة والاستعراض هما عنصران رئيسيان من عناصر خطة عام 2030. وهما يدعمان تتبّع التقدم المحرز في تنفيذ هذه الخطة، ويعززان المساءلة. وتتطلب عملية المتابعة والاستعراض بناء القدرات البشرية؛ وتحديد الثغرات في المؤشرات والبيانات، من خلال تقييم مجموعة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المقترحة من جانب فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة على أساس الإحصاءات الوطنية الموجودة؛ وإنشاء نُظم بيانات ووضع منهجيات لجمعها؛ وإنشاء آليات، مثل الاستعراضات الوطنية التطوعية، لتتبع التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المكيفة حسب السياق الوطني. ويجب أن يشارك جميع أصحاب المصلحة في عملية المتابعة والاستعراض⁽⁴⁾.

United Nations Development Group (2017). Mainstreaming The 2030 Agenda for Sustainable Development: (2)
.Reference Guide to UN Country Teams

Third International Conference, Financing for Development, Countries reach historic agreement to generate (3)
.financing for new sustainable development goals

United Nations Development Group (2017). Mainstreaming The 2030 Agenda for Sustainable Development: (4)
.Reference Guide to UN Country Teams

ثالثاً- الدعم الإقليمي لإدماج أهداف التنمية المستدامة في الخطط الإنمائية الوطنية

12- تعمل الإسكوا، بوصفها لجنة إقليمية، على تحقيق إدارة متكاملة للموارد الطبيعية في المنطقة العربية، عن طريق تحسين الأمن الغذائي وأمن الطاقة والمياه وتعزيز القدرة على مواجهة تغيّر المناخ في البلدان العربية.

13- وهي تتيح لمجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة منبراً للحوار. وعلى النحو المنصوص عليه في خطة عام 2030، تنظّم اللجنة الإقليمية اجتماعات تحضيرية إقليمية شاملة للجميع حول المياه والأغذية والطاقة. وتستند هذه الاجتماعات إلى عمليات الاستعراض الوطنية، وتشارك أثناءها البلدان في المناقشات المتعلقة بالأهداف المشتركة، وتصبّ في المناقشات بشأن السياسات المعقودة في الإسكوا في إطار المنتدى العربي للتنمية المستدامة⁽⁵⁾. وعبر الإسكوا، تُنقل الرسائل الرئيسية الصادرة عن المنطقة وبلدانها إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

14- واعترافاً منها بأهمية بناء القدرات ورفع مستوى الوعي، تشارك الإسكوا في أنشطة تدعم بلدانها الأعضاء في تتبّع ورصد تنفيذ الأهداف والغايات المتعلقة بالمياه والطاقة والغذاء، وفي إدماج أهداف التنمية المستدامة ضمن الاستراتيجيات الوطنية. والتعاون المستمر مع الأجهزة الإحصائية الوطنية ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات البحوث ومراكز الامتياز والقطاع الخاص يضمن معالجة اهتمامات وأولويات الفئات المهمشة. كما أنه يعزز فهم الدوافع وراء التغيّرات الجذرية على صعيدي الابتكار والتقدم التكنولوجي، ويتيح تبادل الدروس والخبرات لمواصلة التقدم باتجاه تحقيق الأهداف الوطنية والإقليمية والعالمية المحددة بحلول عام 2030.

15- وقد استدعى تحقيق الاتساق على مستوى السياسات في القطاعات المختلفة إنشاء وتعزيز آليات مؤسسية تُعنى بالأمن الغذائي وأمن المياه والطاقة على الصعيدين الإقليمي والوطني. وشمل ذلك عقد اجتماعات مشتركة بين لجنة الموارد المائية ولجنة الطاقة في الإسكوا، والاجتماع المشترك الأول لوزراء الزراعة والمياه العرب. وإنّ إنشاء آلية إقليمية مستدامة رسمية للتشاور والتنسيق والتخطيط بين القطاعات المختلفة أمرٌ بالغ الأهمية في رفع مستوى التنسيق، وإتاحة وضع سياسات واستراتيجيات متكاملة، وتنفيذ برامج مشتركة في مجالات المياه والطاقة والزراعة تأخذ في الاعتبار التغيّرات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تشهدها المنطقة العربية.

رابعاً- التوصيات

16- البلدان الأعضاء مدعوة إلى مراجعة هذه الوثيقة؛ وإلى تقديم المشورة بشأن وسائل تحسين الترابط بين المياه والطاقة والغذاء، والاتساق على مستوى السياسات، والتنسيق بين المؤسسات. وهي مدعوة أيضاً إلى البحث ملياً في الصلة بين المياه والطاقة والغذاء، باعتبار ذلك سبيلاً نافذاً لتفعيل الطابع المتكامل والمتعدد التخصصات لأهداف التنمية المستدامة.
